



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الأربعاء
التاريخ:	٢٨-٤-٢٠٢١

وكيل العدل: تسلم طلبات الراغبين في تأجيل أقساط «التأمينات» حتى 11 مايو المقبل

الخدمة الحضور إلى إدارة الشؤون الإدارية (قسم نهاية الخدمة) بمجمع الوزارات - بلوك 15 - الدور الثالث وذلك لتعبئة النموذج المعد لذلك مع إرفاق صورة من البطاقة المدنية.

وتابع: مادة 2: يتم استلام الطلبات على النحو المبين بالمادة الأولى حتى نهاية يوم 2021/5/11 على ألا يتم النظر في أي من الطلبات المقدمة بعد ذلك التاريخ.

وختتم القرار: مادة 3: يبلغ هذا التعميم لمن يلزم لتنفيذه والعمل بما ورد بأحكامه.

المدنية وتعاميم ديوان الخدمة المدنية، وعلى القانون رقم 3 لسنة 2021 في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر، وعلى كتاب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم «م ع ت / 1 / 16077 / 1902 م» المؤرخ في 2021/4/19 بشأن تأجيل أقساط الاستبدال من رواتب الموظفين الراغبين في وقف تلك الأقساط عملاً بالقانون الصادر بتاريخ 2021/4/18، قرر وكيل العدل:

مادة 1: على كل الموظفين بالوزارة الراغبين في تأجيل أقساط الاستبدال أثناء



عمر الشرقاوي

وعلى المرسوم الصادر في 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته وعلى قرارات مجلس الوزراء ومجلس الخدمة

أسامة أبو السعود

أصدر وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي تعميماً رقم 11 لسنة 2021 بشأن تأجيل أقساط المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (الاستبدال أثناء الخدمة) وذلك بتسليم الطلبات حتى نهاية دوام يوم 11 مايو المقبل.

وجاء في القرار، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، «تنفيذاً للقانون رقم 2021/3 وبعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٤-٢٨	٣	١٦١٥٥

حقوقيون يرحبون عبر القيس بتعديل بعض مواد قانون الجزاء:

دماء «فرح» كشفت العوار القانوني



جانب من تجمع «من التالية» في ساحة الإرادة عقب مقتل «فرح»

- جريمة القتل بعد تهديد الضحية أحدثت مدممة هائلة للمجتمع الكويتي
- فن أمن العقاب تمادى في تهديد الآخرين وترويعهم
- معالجة الثغرات القانونية وتحديث التشريعات ضرورتان ملحتان
- حان الوقت لردع المجرمين وحماية المجتمع من الموتورين

مي السكري

قوبلت موافقة مجلس الوزراء خلال اجتماعه أول من أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 بإرتياح لدى الأوساط القانونية والحقوقية.

وأكد قانونيون من القيس أن التعديل القاضي بالمعاقبة بالحبس أو الغرامة لكل من يقدم على تهديد الآخرين بإتزال الضرر بأنفسهم أو سمعتهم أو أموالهم، ضرورة ملحة، لافتين إلى أن تشديد العقوبات يردع المجرمين، ويقلل معدلات العنف، وافتوا إلى أن جريمة القتل البشعة التي شهدتها منطقة صباح مؤخرًا وراحت ضحيتها المواطنة البرينة فرح أكبر، فتحت الجراح على الكثير من المشكلات المترابطة، وكشفت الثغرات والعوار القانوني، خصوصاً بعد أن تبين أن الجاني سبق له تهديد الضحية بالقتل، وجاء تنفيذ تهديده بمنزلة الكارثة التي صدمت المجتمع الكويتي كله وهزت الضمائر الإنسانية.

ورأى القانونيون والحقوقيون أن التعديل الحكومي لقانون الجزاء خطوة إيجابية لحل مكامن الخلل في التشريعات والقوانين، مشددين على ضرورة سد الثغرات وتحديث التشريعات لمواكبة مستجدات الجرائم المتزايدة. وتعبيراً على جرائم العنف المتزايدة في المجتمع الكويتي قال القانونيون: «فن أمن العقوبة تمادى في العنف وارتكاب الجرائم»، لافتين إلى أن الثغرات القانونية جعلت الكثير من المجرمين يفلتون من العقاب، لذا يستلزم الأمر تشديد العقوبات لردع كل من يستخف بالآخرين، ويقدم على ترويع الأمتين والتعامل معهم بعنف، أو يهدد أرواحهم، وشددوا على أن الوقت قد حان لحماية المجتمع من هؤلاء الموتورين والعمل على ردعهم وفق القانون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٤-٢٨	٤	١٧٠٨٥

الرفاعي: قانون الجزاء صدر منذ 61 عاماً.. وتجب غربلته



غذراء الرفاعي

بينما رحبت رئيسة لجنة الأسرة في جمعية الحقوقيين الكويتية المحامية غذراء الرفاعي بالتعديل الذي اقره مجلس الوزراء في قانون الجزاء، رأت أن قانون الجزاء الكويتي يحتاج الى غربلة جديدة تواكب العصر وتطورات الحياة، مبيّنة أن القانون

صدر عام 1960 في زمان يختلف جدا عن حياتنا اليوم، وأضافت الرفاعي في تصريح لـ **القيس** ليس منطقياً أن يتم العمل بقانون صدر منذ 61 عاماً، وعلينا ان نضع مواد بها اوامر حماية لنمنع ارتكاب الجريمة، وأن تعمل الجهات المختصة على إبعاد الجاني عن الضحية، فكثير من قضايا الضرب والعنف تنتهي بالقتل بسبب عدم ابعاد الجاني عن الضحية، لذا بات من المهم ان نواكب الوضع الحالي في تشريع اوامر حماية للضحية في حال خوفها من وقوع ضرر عليها او خطر قد يهدد سلامة حياتها.

وشددت على ضرورة أن يعي المشرعون لاهمية التشريعات ذات الحماية والوقاية قبل ارتكاب الجريمة بابعاد الجاني عن الضحية، بايداع الجاني في مراكز علاجية، بحجزه في منطقة معينة وكثير من اوامر الحماية التي تستخدمها الدول الحديثة لفعاليتها، ومن يخالف اوامر الحماية فانه يقع تحت طائلة العقاب.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٤-٢٨	٤	١٧٠٨٥

«الاستئناف» تلغي أحكاماً بحبس مواطن 65 عاماً وتقضي ببراءته

التي دفع من خلالها بعدم صحة الواقعة وكيدية الاتهام وتلفيقه وبطلان التحريات بشأن هذه السرقات، إذ أكتفي ضابط التحريات في اسناد الاتهام الى موكله بتشابه طريقة السرقة مع وقائع سرقات اخرى دون تقديم الدليل اليقيني على ذلك، شارحا القناعي امام عدالة المحكمة ظروف تلك الجريمة، مطالبا بنهاية مرافعته ببراءة موكله من التهم المنسوبة اليه وتعديل الاحكام، وعليه قضت المحكمة بالبراءة من مجموعة الاحكام التي قد وصلت مجموعها الى خمس وستين عاماً حبساً.



المحامي عمر القناعي

مبارك النقيب

عدلت محكمة استئناف الجنح والجنايات مجموعة احكام في دوائر مختلفة لمواطن تصل مجموع احكامها 65 سنة سجناً الى البراءة. وكان المواطن اتهم بعدة قضايا في جرائم سرقة ما بين جنح وجنايات، وتداولت تلك الجلسات امام المحكمة لتصدر احكام اول درجة بحبس المواطن ليصل مجموع تلك الاحكام الى 65 سنة سجن على تلك الجرائم، فطعن المحامي عمر القناعي على الحكم امام محكمتي استئناف الجنايات والجنح وترافع شفهيًا وقدم مذكرات دفاعه

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٤-٢٨	١٠	١٦١٥٥

محكمة الوزراء ترفض إخلاء سبيل مُتَّهَمِي صندوق الجيش

أجلت محكمة الوزراء قضية صندوق الجيش إلى 18 مايو ورفضت جميع طلبات إخلاء السبيل للمتهمين. وقررت المحكمة استدعاء وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح للاستماع إلى شهادته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٤-٢٨	٢٠	١٥١٥٣

..ويطلب من الرومي نسخة من قرار نقل تبعية وحدة التحريات المالية إلى وزير العدل

تحيل بلاغاتها إلى النيابة العامة مباشرة، أم يتم ذلك عن طريق أجهزة الدولة الأخرى.
5- ما هي الآثار المترتبة على عمل الوحدة في ضوء التعديل الأخير بنقل تبعتها إلى وزير العدل، علماً بأنه غير متخصص بالشؤون المالية ولا تخضع لإشرافه بقية الهيئات المعنية بالشؤون المالية في الدولة، مع بيان خارطة الطريق الجديدة لعمل الوحدة تحت إشراف وزير العدل.
6- الشواغر الحالية في الوظائف الإشرافية بوحدة التحريات المالية الكويتية وفق كل مستوى وظيفي إشرافي، بدءاً من رئيس قسم وما يليه، وتاريخ شغل كل وظيفة منها وأسباب شغلها حتى تاريخ الرد على السؤال.

المسؤولين الحكوميين، على مستوى الوزراء وكلاء الوزارات ومحافظ البنك المركزي أو القائمين على الهيئات المستقلة المعنية بتعزيز الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، أو غيرهم، عن وجود أوجه قصور في وحدة التحريات المالية الكويتية منذ بداية إنشائها، مع بيان الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل معالجة أوجه القصور المثارة.
4- عدد البلاغات المقدمة من وحدة التحريات المالية الكويتية منذ بداية إنشائها بشأن شبهات غسيل الأموال، مع بيان عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى كل من بنك الكويت المركزي والإدارة العامة للتحريات المالية بأمن الدولة والنيابة العامة، وهل يجوز لوحدة التحريات المالية أن

أمر يثير الاستغراب على ضوء التصريحات الحكومية عن قصور أداء الوحدة ووجوب استقلاليتها.
وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:
1- نسخة من قرار نقل تبعية وحدة التحريات المالية الكويتية إلى وزير العدل، مع بيان أسباب استبدال إشراف وزير المالية على الوحدة بالتبعية لوزير العدل.
2- نسخة من كتاب الاستقالة المسببة لرئيس وحدة التحريات المالية باسأل الهارون في أبريل 2018، مع بيان كيفية التعامل مع الأسباب الواردة فيها، وما مبررات عدم تعيين رئيس جديد للوحدة لما يزيد على ثلاث سنوات على استقالة الهارون.
3- نسخة من تصريحات

وجه النائب د.حسن جوهر سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي قال في مقدمته: بعد تصريح أكثر من مسؤول حكومي عن وجود أوجه قصور في وحدة التحريات المالية الكويتية، وفي ظل غياب أي اهتمام حكومي نحو معالجة أوجه القصور المثارة، إن صحت، أو تفنيدها إن لم تكن صحيحة، فقد تم نقل تبعية الوحدة إلى وزير العدل بعد أن كانت تحت إشراف وزير المالية، الأمر الذي قد يترتب عليه التأثير السلبي على استقلالية عمل الوحدة وفقاً لقانون إنشائها وتبعاً للمعايير الدولية في تعزيز الشفافية ومكافحة غسيل الأموال كأكبر جرائم العصر الحديث، وهو

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٤-٢٨	١٢	١٦١٥٥



وفيات

الوفيات

- حياة عبدالعزيز عبدالكريم شموه، أرملة/ أحمد جراح البلوشي، 61 عاماً، (شيعة)، تلفون: 60090000، 65000008، 60010000
- مرزوق طلق زيد العتيبي، 71 عاماً، (شيعة)، تلفون: 50495575، 99677971

«إنَّا لله وإنا إليه راجعون»